

الغنائم والأنفال

تعريفها : الغنائم ؛ جمع غنيمة ، وهي في اللغة ؛ ما يناله الإنسان بسعي ، يقول الشاعر :

وقد طوفت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب

وفي الشُّرْع ؛ هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام ، عن طريق الحرب والقتال . وتشمل الأنواع الآتية :

١- الأموال المنقولة .

٢- الأسرى .

٣- الأرض .

وتسمى الأنفال ، جمع نَفْل ؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين ، وكانت قبائل العرب في الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت ، وانتصر بعضها على بعض ، أخذت الغنيمة ، ووزعتها على المحاربين ، وجعلت منها نصيبًا كبيرًا للرئيس ، أشار إليه أحد الشعراء ، فقال :

لك المربع^(١) منها والصفايا^(٢) وحكمك والنشيط^(٣) والفضول^(٤)

إخلالها لهذه الأمة دون غيرها : وقد أحل الله الغنائم لهذه الأمة ، فيرشد الله - سبحانه - إلى حل أخذ هذه الأموال بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٢٩ ﴾ [الأنفال : ٦٩] . ويشير الحديث الصحيح إلى أن هذا خاص بالأمة المسلمة ، فإن الأمم السابقة لم يكن يحل لها شيء من ذلك ، روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « أعطيت خمسًا لم يعطهن نبي قبلي ؛ نصيرت بالربع مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا ، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة ، فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وبُعِثْتُ إلى الناس عامة » . [البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١)] . وسبب ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال : « فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا ؛ ذلك لأن الله ، تبارك وتعالى ، رأى ضعفنا وعجزنا ، فطيها لنا » . [أحمد (٢/ ٣١٧ و ٣١٨) والبخاري (٥١٥٧) ومسلم (١٧٤٨)] . أي ؛ أحلها لنا .

مصرفها : كان أول صدام مسلح بين الرسول ﷺ وبين المشركين يوم السابع عشر من رمضان ، من السنة الثانية من الهجرة في بدر ، وقد انتهى هذا الصدام بالنصر المؤزر ، والفوز العظيم للنبي ﷺ والمسلمين ، ولأول مرة منذ البعثة يشعر المسلمون بحلاوة النصر ، ويمكّنهم الله من أعدائهم الذين اضطهدوهم طيلة خمسة عشر عامًا ، والذين أخرجوهم من ديارهم ، وأموالهم بغير حق ، إلا أن يقولوا : ربنا الله . وقد ترك المشركون المنهزمون وراءهم أموالًا طائلة ، فجمعها المنتصرون من المسلمين ، ثم اختلفوا

(٢) والصفايا : ما يستحسنه الرئيس ويصطفيه لنفسه .

(٤) والفضول : ما يفضل بعد القسمة .

(١) المربع : ربع الغنيمة .
(٣) والنشيط : ما يقع في أيدي المقاتلين قبل الموقعة .

بينهم فيمن تكون له هذه الأموال ؛ أ تكون للذين خرجوا في إثر العدو ، أو تكون للذين أحاطوا برسول الله ﷺ ، وحموه من العدو؟ فأرشد القرآن الكريم إلى أن حكمها يرجع إلى الله ، وإلى رسوله ﷺ ، ففي الآية الأولى ، من سورة الأنفال ، يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ يَتْلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلُ الْأَنْفَالِ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الأنفال : ١] .

كيفية تقسيم الغنائم : وقد بين الله - سبحانه وتعالى - كيفية تقسيم الغنائم ، فقال : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ^(١) مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّذِينَ هُمْ يَصِلُونَ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ^(٢) إِن كُنتُمْ مَّامَنَتُمْ بِاللهِ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٣) ﴾ [الأنفال : ٤١] .

فالآية الكريمة نصت على الخمس ، يصرف على المصارف التي ذكرها الله - سبحانه وتعالى - وهي الله ورسوله ، وذو القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذكر الله هنا تبركاً . فسهم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء ؛ فينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد ، ونحو ذلك من المصالح العامة ، روى أبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن عبسة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم ، ولما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ، ثم قال : « لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا ، إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم » . [الموطأ (٢/ ٤٥٧ - ٤٥٨) وأحمد (٤/ ١٢٨) . أي ؛ ينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد .

أما نفقات الرسول ﷺ ، فكانت مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير ؛ روى مسلم ، عن عمر ، قال : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ، مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ، ولا ركاب ، فكانت للنبي ﷺ خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكراع ^(٣) ، والسلاح عدة في سبيل الله . [البخاري (٤٨٨٥) ومسلم (٤٨/ ١٧٥٧) . وسهم ذي القربى : أي ؛ أقرباء النبي ﷺ ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب ، الذين آزرُوا النبي ﷺ وناصروه ، دون أقربائه الذين خذلوه وعاندوه . روى البخاري ، وأحمد ، عن جبير بن مطعم ، قال : لما كان يوم خيبر ، قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب ، فأتيتُ أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله ، أما بنو هاشم ، فلا ننكر فضلهم ؛ لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال : «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» . وشبك بين أصابعه . [أحمد (٤/ ٨١) والبخاري (٣١٤٠) وأبو داود (٢٩٨٠) والنسائي (٧/ ١٣٠ - ١٣١) وابن ماجه (٢٨٨١) . ويأخذ منهم الغني ^(٤) والفقير ، والقريب والبعيد ، والذكر والأنثى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد . وروي عن ابن عباس ، وزين العابدين ،

(١) غنمتم : أي أخذتموه من الكفار بواسطة الحرب ، وهو ليس على عمومته ، وإنما دخله التخصيص لأن سلب المقتول لقاتله . والحاكم مخير في الأسارى والأرض . ويكون المعنى إنما غنمتم من الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والسبي .

(٢) المساكين : الفقراء . وابن السبيل : المسافر المنقطع عن بلده .

(٣) الكراع : الخيل .

(٤) قال أبو حنيفة : يعطون لفقيرهم إذا كانوا فقراء . وقال الشافعي : يعطون لقربائهم من الرسول ﷺ .

والباقر، أنه يسوى في العطاء بين غنيهم وفقيرهم، ذكورهم وإناثهم، صغارهم وكبارهم؛ لأن اسم القرابة يشملهم، ولأنهم غرضوه لما حرمت عليهم الزكاة، ولأن الله جعل ذلك لهم، وقسمه الرسول ﷺ لهم، وليس في الحديث أنه فضّل بعضهم على البعض. واعتبر الشافعي، أن سهمهم استحق بالقرابة، فأشبه الميراث. وقد كان النبي ﷺ يعطي عمه العباس، وهو غني، ويعطي عمته صفية. وأما سهم اليتامى - وهم أطفال المسلمين - فقيل: يختص به الفقراء. وقيل: يعم الأغنياء والفقراء؛ لأنهم ضعفاء وإن كانوا أغنياء. روى البيهقي بإسناد صحيح، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل، قال: أتيت النبي ﷺ، وهو بوادي القرى وهو معترض فرساً، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في الغنيمة؟ قال: «الله خمسها، وأربعة أخماسها للجيش». قلت: فما أحد أولى به من أحد؟ قال: «لا، ولا السهم تستخرجه من جيبيك، ليس أنت أحق به من أخيك المسلم». [البيهقي (٦/ ٣٢٤)]. وفي الحديث: «وأما قرية عصت الله ورسوله، فإن خمسها لله ورسوله، ثم هي لكم». [أحمد (٢/ ٣١٧) ومسلم (١٧٥٦) وأبو داود (٣٠٣٦)]. وأما الأربعة الأخماس الباقية، فتعطى للجيش، ويختص بها الذكور، الأحرار، البالغون، العقلاء. أما النساء، والعبيد، والصغار، والمجانين، فإنه لا يسهم لهم؛ لأن الذكورة، والحرية، والبلوغ، والعقل، شرط في الإسهام، ويستوي في العطاء القوي والضعيف، ومن قاتل ومن لم يقاتل؛ روى أحمد، عن سعد بن مالك، قال: قلت: يا رسول الله، الرجل يكون حامياً القوم، ويكون سهمه وسهم غيره سواء؟ قال: «ثكلتك أمك ابن أم سعد، وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم؟!». [أحمد (١/ ١٧٣)]. وفي كتاب «حجة الله البالغة»: ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش، كالبريد، والطليلة، والجاوس، يسهم له، وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر، فقد تغيب عنها بأمر رسول الله ﷺ من أجل مرض زوجته رقية بنت الرسول ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه». رواه البخاري، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - . [أحمد (٢/ ١٢٠) والبخاري (٣١٣٠) والترمذي (٣٧٠٦)]. وتقسم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم، وللفرس ثلاثة. وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة، بأن النبي ﷺ كان يسهم للفرس وفرسه ثلاثة أسهم، وللراجل (١) سهماً. [انظر: البخاري (٢٨٦٣) ومسلم (١٧٦٢/ ٥٧)]. وإنما كان ذلك كذلك؛ لزيادة مؤنة الفرس، واحتياجه إلى سايس، وقد يكون تأثير الفرس بالفرس (٢) في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل (٣). ولا يسهم لغير الخيل؛ لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل، وكان معه سبعون بعيراً يوم بدر، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل، وهي غالب دوابهم، ولو أسهم لها لنقل إلينا، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل. ولا يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأن النبي ﷺ

(١) للراجل: المجاهد على رجليه.

(٢) الفارس بالفرس يرى أبو حنيفة رحمه الله: أن للفرس سهمين وللراجل سهماً، وهذا مخالف للسنة الصحيحة.

(٣) يرى بعض العلماء التسوية بين الفرس العربي والهجين. ويسمى البرذون والأكديش. ويرى البعض الآخر أنه لا يسوى بينهما. فإذا لم يكن الفرس عربياً، فإنه لا يسهم له، وإنه في هذه الحال يكون مثل الجمل في عدم الإسهام له.

لم يُزَوَّ عنه ولا عن أصحابه ، أنهم أسهموا لأكثر من فرس ، ولأن العدو لا يقاتل ، إلا على فرس واحد . وقال أبو حنيفة رحمته الله : يسهم لأكثر من فرس واحد ؛ لأنه أكثر غناء ، وأعظم منفعة . ويعطى الفرس المستعار والمستأجر ، وكذلك المغصوب ، وسهمه لصاحبه .

النفل من الغنيمة : يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه ، بمقدار الثلث أو الربع . وأن تكون هذه الزيادة من الغنيمة نفسها ، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به هذه الزيادة . وهذا مذهب أحمد ، وأبي عبيدة ^(١) . وحجة ذلك حديث حبيب بن مسلمة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان ينفل الربع من السرايا ، بعد الخمس في البداية ، وينفلهم الثلث بعد الخمس في الرجعة . رواه أبو داود ، والترمذي . [أحمد (٤/ ١٦٠) وأبو داود (٢٧٤٩) وابن ماجه (٢٨٥١)] . وجمع لسلمة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الراجل والفارس ، فأعطاه خمسة أسهم ؛ لعظم غنائه في تلك الغزوة .

السلب للمقاتل : السلب ؛ هو ما وجد على المقتول من السلاح وعدة الحرب ، وكذلك ما يتزين به للحرب ، أما ما كان معه من جواهر ، ونقود ، ونحوها ، فليس من السلب ، وإنما هو غنيمة . وأحياناً يرغب القائد في القتال ، فيغري المقاتلين بأخذ سلب المقتولين ، وإيثارهم به دون بقية الجيش ، وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السلب للمقاتل ، ولم يُخْمَسْه . رواه أبو داود ، عن عوف بن مالك الأشجعي ، وخالد بن الوليد . [أحمد (٦/ ٢٦) وأبو داود (٢٧٢١)] . وروى ابن أبي شيبة ، عن أنس بن مالك ، أن البراء بن مالك مرَّ على مرزبان يوم الدارة ، فطعنه طعنة على قربوس سرجه ، فقتله ، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لأبي طلحة : إنا كنا لا نُخْمَسُ السلب ، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً ، ولا أراني إلا خُمُسْتُهُ . قال : قال ابن سيرين : فحدثني أنس بن مالك : إنه أول سلب خُمُسَ في الإسلام . وعن سلمة ابن الأكوع ، قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم عَيْنَ ^(٢) من المشركين ، وهو في سفر ، فجلس مع أصحابه يتحدث ثم انفلت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «اطلبوه ، فاقتلوه» . قال : فقتلته ، فنفلني سلبه . [أحمد (٤/ ٥١) والبخاري (٣٠٥١) وأبو داود (٢٦٥٣)] .

مَنْ لا سهم له في الغنيمة : تقدم ، أن شرط الإسهام في الغنيمة البلوغ ، والعقل ، والذكورة ، والحرية . فمن لم يكن مستوفياً لهذه الشروط ، فلا سهم له في الغنيمة ، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم ، قال سعيد بن المسيب : كان الصبيان والعبيد يُخَذَّوْنَ من الغنيمة ، إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة . وروى أبو داود ، عن عمير ، قال : شهدت خيبر مع سادتي ، فكلَّمُوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر أنني مملوك ، فأمر لي بشيء من خروثي المتاع . أي ؛ أردأه . [أحمد (٥/ ٢٢٣) وأبو داود (٢٧٣٠) والترمذي (١٥٥٧)] . وفي حديث ابن عباس ، أنه سئل عن المرأة والعبد ، هل كان لهما سهم معلوم إذا حضر الناس ؟ فأجاب ، أنه لم يكن لهما سهم معلوم ، إلا أن يحذيا ^(٣) من غنائم القوم . [أحمد (١/ ٣٤٩) ومسلم (١٨١٢/ ١٤٠)] . وعن أم عطية ، قالت : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنداوي الجرحى ، ونمَرُضُ المرضى ، وكان يرضخ لنا من الغنيمة .

(١) يرى مالك : أن النفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال ، وقال الشافعي : يكون من خمس الخمس ، وهو نصيب الإمام .

(٢) يحذيا : يعطيا .

(٣) جاسوس .

[أحمد (٤٠٧/٦) ومسلم (١٨١٢/١٤٢) وابن ماجه (٢٨٥٦)]. وأخرج الترمذي ، عن الأوزاعي مرسلًا ، قال : أسهم النبي ﷺ الصبيان بخير . [الترمذي (١٥٥٦)] . والمقصود بالإسهام هنا الرضخ . وعن يزيد بن هرمز ، أن نجدة الحروري كتب إلى ابن عباس . رضي الله عنهما . يسأله عن خمس خلال : أما بعد ، فأخبرني هل كان النبي ﷺ يغزو بالنساء؟ ، وهل كان يضرب لهن بسهم؟ ، وهل كان يقتل الصبيان؟ ، ومتى ينقض يقيم اليتيم؟ ، وعن الخمس لمن هو؟ فقال ابن عباس : لولا أن أكنتم علمًا ، ما كتبت إليه . ثم كتب إليه ، فقال : كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن ، فيداوين الجرحى ، ويحذين^(١) من الغنيمة ، وأما بسهم ، فلا . ولم يكن النبي ﷺ يقتل الصبيان ، وأنت لا تقتلهم . وكتبت تسألني متى ينقض يقيم اليتيم؟ فلمعري ، إن الرجل لتنبت لحيته ، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ، ضعيف الوكاء منها ، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس ، فقد ذهب عنه اليثم . وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإنا كنا نقول : هو لنا . فأبى علينا قومنا ذاك . رواه الخمسة ، إلا البخاري . [أحمد (١/٢٩٤) ومسلم (١٨١٢/١٣٧) وأبو داود (٢٧٢٧)].

الأجراء وغيّر المسلمين لا يسهم لهم : وكذلك لا حق للأجراء ، الذين يصحبون الجيش للمعاش في الغنيمة ، وإن قاتلوا ؛ لأنهم لم يقصدوا قتالًا ، ولا خرجوا مجاهدين ، ويدخل فيهم الجيوش الحديثة ؛ فإنها صناعة وحرقة . وأما غير المسلمين من الذميين ، فقد اختلفت فيهم أنظار الفقهاء فيما إذا استعين بهم في الحرب ، وقاتلوا مع المسلمين ؛ فقالت الأحناف ، وهو مروي عن الشافعي رحمه الله : يرضخ^(٢) لهم ، ولا يسهم لهم . ومروي عن الشافعي أيضًا : يستأجرهم الإمام من مال لا مالك له بعينه ، فإن لم يفعل ، أعطاهم سهم النبي ﷺ . وقال الثوري ، والأوزاعي : يسهم لهم .

الغلول

تحريم الغلول : يحرم الغلول ؛ وهو السرقة من الغنيمة ؛ إذ إن الغلول يكسر قلوب المسلمين ، ويسبب اختلاف كلمتهم ، ويشغلهم بالانتهاز عن القتال ، وكل ذلك يُفضي إلى الهزيمة ؛ ولهذا كان الغلول من كبائر الإثم بإجماع المسلمين ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [آل عمران : ١٦١] . وقد أمر النبي ﷺ بعقوبة الغال ، وحرق متاعه وضربه ؛ زجرًا للناس ، وكتبًا لهم أن يفعلوا مثل ذلك ، فقد روى أبو داود ، والترمذي ، عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إذا وجدتم الرجل قد غلَّ ، فاحرقوا متاعه واضربوه» . قال : فوجدنا في متاعه مصحفًا ، فسألنا سالمًا عنه؟ فقال : بعه ، وتصديق بضمنه . [أحمد (٢٢/١) وأبو داود (٢٧١٣)] . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ وأبا بكر ، وعمر ، حرّقوا متاع الغال وضربوه . [أبو داود (٢٧١٥) والحاكم (١٣١/٢) والبيهقي في الكبرى (٩/١٠٢)] . وقد رويت أحاديث أخرى عن النبي ﷺ ، أنه لم يأمر بحرق متاع الغال ولا ضربه ، ففهم من

(١) يحذين : يعطون . والحذوة : العطية .

(٢) يرضخ لهم : يعطون عطاء قليلًا .

هذا، أن للحاكم أن يتصرف حسب ما يرى من المصلحة؛ فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب، حرق وضرب، وإن كانت المصلحة غير ذلك، فعل ما فيه المصلحة. وروى البخاري، عن عبد الله بن عمرو، قال: كان على ثقل^(١) النبي ﷺ رجل يقال له: كركرة. فمات، فقال النبي ﷺ: «هو في النار». فذهبوا ينظرون إليه، فوجدوا عباءة قد غلها. [أحمد (١٦٠ / ٢) والبخاري (٣٠٧٤)]. وروى أبو داود، أن رجلاً مات يوم خيبر من الأصحاب، فبلغ النبي ﷺ فقال: «صلوا على صاحبكم». فتغيرت وجوه الناس، فقال: «إن صاحبكم غل في سبيل الله». ففتشوا متاعه، فوجدوا خبزاً من خبز اليهود، لا يساوي درهمين. [أحمد (١١٤ / ٤) وأبو داود (٢٧١٠) والنسائي (٦٤ / ٤) وابن ماجه (٢٨٤٨)].

الانفـاع بالطعام قبل قسمة الغنائم: ويستثنى من ذلك الطعام وعلف الدواب، فإنه يباح للمقاتلين أن يتنفعوا بها، ما داموا في أرض العدو، ولو لم تقسم عليهم.

١- روى البخاري، ومسلم، عن عبد الله بن مغل، قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، فالتزمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً. فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ مبتسم. [البخاري (٤٢١٤) ومسلم (١٧٧٢)].

٢- وأخرج أبو داود، والحاكم، والبيهقي، عن ابن أبي أوفى، قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينطلق. [أبو داود (٢٧٠٤) والحاكم (١٢٦ / ٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٦٠ / ٩)].

٣- وروى البخاري، عن ابن عمر، قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب، فنأكله ولا نرفعه. [البخاري (٣١٥٤)]. وفي بعض رواية الحديث عند أبي داود: فلم يؤخذ منهما الخمس. [نيل الأوطار (٤ / ١٣٤)]. قال مالك في «الموطأ»: لا أرى بأماً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم، ما وجدوا من ذلك كله، قبل أن تقع في المقاسم. وقال: أنا أرى الإبل، والبقر، والغنم بمنزلة الطعام، يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو، كما يأكلون الطعام. وقال: ولو أن ذلك لا يؤكل، حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم، أضرب ذلك بالجوش. قال: فلا أرى بأماً بما أكل من ذلك كله، على وجه المعروف والحاجة إليه، ولا أرى أن يدخر بعد ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله.

المسلم يجزئ ماله عند العدو يكون له: إذا استرد المقاتلون أموالاً للمسلمين، كانت بأيدي الأعداء، فأربابها أحق بها، وليس للمقاتلين منها شيء؛ لأنها ليست من الغنائم.

١- عن ابن عمر، أنه غار له فرس فأخذها العدو، فظهر عليه المسلمون، فرذت عليه في زمان النبي ﷺ.

٢- وعن عمران بن حصين، قال: أغار المشركون على سرح المدينة، وأخذوا العصابة ناقة رسول الله ﷺ، وامرأة من المسلمين، فلما كانت ذات ليلة قامت المرأة، وقد ناموا، فجعلت لا تضع يدها على بغير،

إلا أرغى ، حتى أتت العضباء ، فأنت ناقة ذلولاً فركبتها ، ثم توجهت قبيل المدينة ، ونذرت لمن نجاها الله لتتحررها ، فلما قدمت المدينة عُرِفَت الناقة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فأخبرته المرأة بنذرهما ، فقال : «بئس ما جزيتها ، لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، ولا نذر في معصية» . [مسلم (١٦٤١) وأبو داود (٣٣١٦) وأحمد (٤٢٩ / ٤) ، ٤٣٠] . وكذلك إذا أسلم الحربي ، ويده مال مسلم ، فإنه يرد إلى صاحبه .

الحربي يُسَلِّمُ : إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام ، وترك بدار الحرب ولده ، وزوجته ، وماله ، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم وحرمة ماله ، فإذا غلب المسلمون عليها ، لم تدخل في نطاق الغنائم ؛ لقوله ﷺ : «فإذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم ، وأموالهم» . [البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢)] .

أسرى الحرب

أسرى الحرب ؛ وهم من جملة الغنائم ، وهم على قسمين :
القسم الأول ، النساء ، والصبيان .

القسم الثاني ، الرجال البالغون ، المقاتلون من الكفار ، إذا ظفر المسلمون بهم أحياء . وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين ، إذا ظفر بهم ، ووقعوا أسرى ، ما هو الأنفع ، والأصلح من المن ، أو الفداء ، أو القتل . والمن ؛ هو إطلاق سراحهم مجاناً . والفداء ؛ قد يكون بالمال ، وقد يكون بأسرى المسلمين ، ففي غزوة بدر كان الفداء بالمال ؛ وصح عنه ﷺ أنه فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين ، من بني عقيل . رواه أحمد ، والترمذي وصححه . [أحمد (٤٢٦ / ٤) والترمذي (١٥٦٨)] . يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُ الَّذِينَ كَفَرُوا قَتَرُوا الْقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْتَمُوهُمُ فَغَدَوْا الْوَثَاقَ فَمَا مَتَّأَ بَعْدَ وَاثِمًا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَرْزَاقًا ﴾ ^(١) [محمد : ٤] . وروى مسلم ، من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أطلق سراح الذين أخذهم أسرى ، وكان عددهم ثمانين ، وكانوا قد هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ؛ ليقتلوهم . وفي هذا نزل قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَارْتَمَتْهُمُ عَنْهُمْ بَيْتُنَ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح : ٢٤] . [أحمد (١٢٤ / ٣) ومسلم (١٨٠٨ / ١٣٣) وأبو داود (٢٦٨٨) والترمذي (٣٢٦٤)] . وقال ﷺ لأهل مكة يوم الفتح : «اذهبوا ، فأنتم الطلقاء» . [ابن سعد في طبقاته (٢) / ١٤١ - ١٤٢] والسيرة النبوية ؛ لابن هشام (٧٨ / ٤) . على أنه يجوز للإمام ، مع ذلك ، أن يقتل الأسير ، إذا كانت المصلحة تقتضي قتله ، كما ثبت ذلك عن الرسول ﷺ ، فقد قتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر ، وقتل أبا عزة الجمحي يوم أحد . وفي هذا يقول الله - سبحانه - : ﴿ مَا كَانَتْ لِيَنْبِي أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَسْرَى حَتَّى يَتَخَيَّرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنفال : ٦٧] . ومن ذهب إلى هذا جمهور العلماء ، فقالوا : للإمام الحق في أحد الأمور الثلاثة المتقدمة . وقال الحسن ، وعطاء : لا يقتل الأسير ، بل يمن عليه أو يفادي به . وقال الزهري ، ومجاهد ، وطائفة من العلماء : لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً . وقال مالك : لا يجوز المن بغير فداء . وقال الأحناف : لا يجوز المن أصلاً ؛ لا بفداء ولا بغيره .

(١) الإثخان : المبالغة في قتل العدو .

معاملة الأسرى: عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة، فهو يدعو إلى إكرامهم، والإحسان إليهم، ويمدح الذين يبرونهم، ويثني عليهم الثناء الجميل، يقول الله - تعالى - : ﴿وَيُطْعَمُونَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنًا وَيَتِمًا وَأَيِّدًا ۝ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نَرْبُدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ۝﴾ [الإنسان : ٨، ٩]. ويروي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، أنه قال : «فكوا العاني»^(١)، وأجيبوا الداعي، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض. [البخاري (٣٠٤٦)]. وتقدم، أن ثمامة بن أثال وقع أسيرًا في أيدي المسلمين، فجاءوا به إلى النبي ﷺ، فقال : «أحسنوا إيساره». وقال : «اجمعوا ما عندكم من طعام، فابعثوا به إليه». فكانوا يقدمون إليه لبن لقحة^(٢) الرسول ﷺ غدواً ورواحاً، ودعاه النبي ﷺ إلى الإسلام، فأبى، وقال له : إن أردت الفداء، فاسأل ما شئت من المال. فمضى عليه الرسول ﷺ، وأطلق سراحه بدون فداء، فكان ذلك من أسباب دخوله في الإسلام. [البخاري (٤٣٧٢) ومسلم (١٧٦٤/٥٩)]. وقد جاء في «الصحاح» في شأن أسرى غزوة بني المصطلق، وكان من بينهم جويرية بنت الحارث، أن أباه الحارث بن أبي ضرار حضر إلى المدينة، ومعه كثير من الإبل؛ ليفتدي بها ابنته، وفي وادي العقيق قبل المدينة بأميال أخفى اثنين من الجمال، أعجابه في شعب بالجبل، فلما دخل على النبي ﷺ، قال له : يا محمد، أصبتم ابنتي، وهذا فداؤها. فقال - عليه الصلاة والسلام - : «فأين البعيران اللذان غَيَّبْتَهُمَا بالعقيق في شعب كذا؟» فقال الحارث : أشهد أن لا إله إلا الله، وأنت رسول الله، والله ما أطلعك على ذلك إلا الله. وأسلم الحارث وابنان له، وأسلمت ابنته أيضًا، فخطبها رسول الله ﷺ إلى أبيها وتزوجها، فقال الناس : لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصهار رسول الله ﷺ. فمَنّوا عليهم بغير فداء. وتقول عائشة - رضي الله عنها - : فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية؛ إذ تزوج الرسول ﷺ إياها، أعتق مائة من أهل بيت بني المصطلق. [أحمد (٢٧٧/٦) وأبو داود (٣٩٣١) والبيهقي في دلائل النبوة (٤٩/٤ - ٥٠)]. والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٦١). ومثل هذا تزوج النبي ﷺ من جويرية، لا لشهوة يقضيها، بل لمصلحة شرعية يتغيها، ولو كان يغني الشهوة، لأخذها أسيرة حرب بملك اليمين.

الاسترقاق

إن القرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق ولم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى، بل أطلق أرقاء مكة، وأرقاء بني المصطلق، وأرقاء حنين. وثبت عنه، أنه ﷺ أعتق ما كان عنده من رقيق في الجاهلية، وأعتق كذلك ما أُهْدِي إليه منهم. على أن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - ثبت عنهم، أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل، فهم لم يبيحوا الرق في كل صورة من صوره، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية، وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر، وألغوا كل الصور الأخرى، واعتبروها محرمة

(١) العاني : الأسير.

(٢) اللقحة : الناقة الحلوب.

شرعاً لا تحل بحال . ومع أن الإسلام ضيق مصادره ، وحصرها هذا الحصر ، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريعها ، كما يتجلى ذلك فيما يلي :

معاملة الرقيق : لقد كرم الإسلام الرقيق ، وأحسن إليهم ، وبسط لهم يد الحنان ، ولم يجعلهم موضع إهانة ولا ازدراء ، ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

١- أوصى بهم ، فقال : ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : ٣٦] . وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » . [أحمد (٦/ ٢٩٠) وأبو داود (٥١٥٦) وابن ماجه (٢٦٩٨)] .

٢- ونهى أن ينادى بما يدل على تحقيره واستعباده ؛ إذ قال الرسول ﷺ : « لا يقل أحدكم : عبدي . أو : أمتي . وليقل : فتاي . و : غلامي » . [البخاري (٢٥٥٢) ومسلم (٢٢٤٩)] .

٣- وأمر أن يأكل ويلبس مما يأكل المالك ؛ فعن ابن عمر ، أن الرسول ﷺ قال : « خولكم ^(١) إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما يغلبهم ، فأعينوهم » . [البخاري (٦٠٥٠) ومسلم (١٦٦١) وأبو داود (٥١٥٦) والترمذي (٥١٦١) (١٩٤٥) من حديث أبي ذر] .

٤- ونهى عن ظلمهم وأذاهم ؛ فعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من لطم مملوكه أو ضربه ، فكفارته عتقه » . [مسلم (١٦٥٧) وأبو داود (٥١٦٨)] . وعن أبي مسعود الأنصاري ، قال : بينا أنا أضرب غلاماً لي ، إذ سمعت صوتاً من خلفي ، فإذا هو رسول الله ﷺ يقول : « اعلم أبا مسعود ، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام » . فقلت : هو حر لوجه الله . فقال : « لو لم تفعل ، لمستك النار » . [مسلم (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩) والترمذي (١٩٤٨)] . وجعل للقاضي حق الحكم بالعتق ، إذا ثبت أنه يعامله معاملة قاسية .

٥- ودعا إلى تعليمهم وتأديبهم ؛ فقال رسول الله ﷺ : « من كانت له جارية ، فعلمها ، وأحسن إليها ، وتزوجها ، كان له أجران في الحياة ، وفي الآخرة ؛ أجر بالنكاح والتعليم ، وأجر بالعتق » . [سبق تخريجه] .

طرق التَّخْرِير : وقد فتح الإسلام أبواب التحرير ، وبيّن سبل الخلاص ، واتخذ وسائل شتى لإنقاذ هؤلاء من الرق :

١- فهو طريق إلى رحمة الله وجنته ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَلَا أَفْجَحَمَ الْعَقَبَةُ ۖ ﴿١١﴾ وَمَا آذَرَّتْكَ مَا الْعَقَبَةُ ۖ ﴿١٢﴾ فَكَ رَقَبَةً ۖ ﴿١٣﴾ ﴾ [البلد : ١١-١٣] .

وجاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، دلني على عمل يدخلني الجنة . فقال : « عتق النسيمة ، وفك الرقبة » . فقال : يا رسول الله ، أوليسوا واحداً ؟ قال : « لا ، عتق النسيمة أن تنفرد بعتقها ،

(١) الخول : الخدم .

وفك الرقبة أن تعين في ثمنها». [أحمد (٢٩٩ / ٤) وابن حبان (٣٧٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣٣٥) ومجمع الزوائد (٢٤٠ / ٤)].

٢- والعق كفارة للقتل الخطأ؛ يقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

٣- وهو كفارة للحنث في اليمين؛ لقوله - تعالى - : ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

٤- والعق كفارة في حالة الظهار، يقول الله - سبحانه - : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا﴾ [المجادلة: ٣].

٥- وجعل الإسلام من مصارف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم؛ يقول الله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٦- وأمر بمكاتبة العبد على قدر من المال، حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

٧- ومن نذر أن يحرر رقبة، وجب عليه الوفاء بالنذر متى تحقق له مقصوده .
وبهذا يتبين، أن الإسلام ضيق مصادر الرق، وعامل الأرقاء معاملة كريمة، وفتح أبواب التحرير، تمهيداً لخلاصهم نهائياً من نير الذل والاستعباد، فأسدى بذلك لهم يداً لا تنسى على مدى الأيام.

ارض المحاربين المغنومة

الأرض التي تُؤخذُ غنوةً: إذا غنم المسلمون أرضاً بأن فتحوها غنوة، بواسطة الحرب والقتال، وأجلوا أهلها عنها، فالحاكم مخير بين أمرين؛
١- إما أن يقسمها على الغنائم^(١).

٢- وإما أن يقفها على المسلمين.

وإذا وقفها على المسلمين، ضرب عليها خراجاً^(٢) مستمرّاً يؤخذ ممن هي في يده؛ سواء أكان مسلماً أم ذمياً، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض، يؤخذ كل عام.

وأصل الخراج هو فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في الأرض التي فتحها؛ كأرض الشام، ومصر، والعراق .
الأرض التي جلا أهلها عنها؛ خوفاً أو صلحاً: وكما تجب قسمة الأرض المفتوحة على الغنائم، أو وقفها على المسلمين، يجب ذلك في الأرض التي تركها أهلها خوفاً منا، أو التي صالحناهم على أنها لنا، ونقرهم عليها نظير الخراج.

(١) قال مالك: تكون وقفاً على المسلمين، ولا تجوز قسمتها على الفاتحين.

(٢) الخراج: يكون الخراج على أرض لها ماء تسقى به ولو لم تزرع.

أما التي صالحناهم على أنها لهم ولنا الخراج عنها ، فهي كالجزية ، تسقط بإسلامهم . وإذا كان الخراج أجرة ، فإن تقديره يرجع إلى الحاكم ، فيضعه بحسب اجتهاده ؛ إذ إن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، ولا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه ، وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه ، فليس لأحد أن يغيره ما لم يتغير السبب ؛ لأن تقديره حكم .

العجز عن عمارة الأرض الخراجية : ومن كان تحت يده أرض خراجية ، فعجز عن عمارتها ، أجب على أحد أمرين :

١- إما أن يؤجرها .

٢- أو يرفع يده عنها ؛ لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين ، ولا يجوز تعطيلها عليهم .

ميراث الأرض المغنومة : وهذه الأرض يجري فيها الميراث ، فينتقل ميراثها إلى وارث من كانت بيده ، على الوجه الذي كانت عليه في يد موروثه .

القيء

تعريفه : القيء ؛ مأخوذ من فاء يقيء ، إذا رجع ، وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال ، وهو الذي ذكره الله - سبحانه - في قوله : ﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ^(١) عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ النَّسَبِ كَيْ لَا يَكُونَ ذُلٌّ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ ۝٧ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُنْفِقُونَ فَضَلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا يَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْبَتُونَ مِنْ هَاجِرٍ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١٠ ﴾ [الحشر : ٦ - ١٠] . فذكر الله المهاجرين الذين هاجروا إلى المدينة ، ممن دخل في الإسلام قبل الفتح . وذكر الأنصار . وهم أهل المدينة . الذين آووا المهاجرين ، وذكر من جاء من بعد هؤلاء إلى يوم القيامة .

تقسيمه : قال القرطبي : قال مالك : هو موكول إلى نظر الإمام واجتهاده ، فيأخذ منه من غير تقدير ، ويعطي منه القاربة باجتهاده ، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين . وبه قال الخلفاء الأربعة ، وبه عملوا ، وعليه يدل قوله ﷺ : « ما لي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » . [سبق تخريجه] .

(١) أوجفتم : أصل الإيجاف ، سرعة السير . والركاب : الإبل التي يسافر عليها ، لا واحد لها من لفظها أي ما سقتم ولا حركتم خيلاً ولا إبلًا : أي لم يعدوا في تحصيله خيلاً ولا إبلًا ، بل حصل بلا قتال .

فإنه لم يقسمه أحماً ولا أثلاً، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم؛ لأنهم أهم من يدفع إليه، قال الزجاج، محتجاً لما لك: قال الله ﷻ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]. والرجل جائز - بإجماع - أن ينفق في غير هذه الأصناف، إذا رأى ذلك. وذكر النسائي، عن عطاء في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [الأنفال: ٤١]. قال: خمس الله وخمس رسوله واحد، كان رسول الله ﷺ يحمل منه ويعطي منه، ويضعه حيث شاء، ويصنع به ما شاء. وفي «حجة الله البالغة»: واختلفت السنن في كيفية قسمة الفبيء؛ فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه الفبيء، قسمه في يومه فأعطى الأهل حظين، وأعطى الأعزب حظاً. وكان أبو بكر رضي الله عنه يقسم للحر والعبد، يتوخى كفاية الحاجة. ووضع عمر رضي الله عنه الديوان على السوابق والحاجات، فالرجل وقدمه، والرجل وبلاؤه، والرجل وعماله، والرجل وحاجته. والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف، أن يحمل على أنه يفعل ذلك على الاجتهاد، فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته.

عقد الامان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء المحاربين، قبل منه، وصار بذلك آمناً، لا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه؛ يقول الله - سبحانه -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَائِمَةً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

من له هذا الحق؟ وهذا الحق ثابت للرجال والنساء، والأحرار والعبيد، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمن أي فرد من الأعداء يطلب الأمان، ولا يمنع من هذا الحق أحد من المسلمين، إلا الصبيان والمجانين، فإذا أمن صبي أو مجنون أحداً من الأعداء، فإنه لا يصح أمان واحد منهما؛ روى أحمد، وأبو داود، والنسائي، والحاكم، عن علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ قال: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، وهم يئذ على من سواهم». [أحمد (٨١ / ١) وأبو داود (٤٥٣٠) والنسائي (٨ / ١٩) والحاكم (٢ / ١٤١)]. وروى البخاري، وأبو داود، والترمذي، عن أم هانئ بنت أبي طالب - رضي الله عنها - أنها قالت: قلت: يا رسول الله، زعم ابن أم علي أنه قاتل رجلاً قد أجزته فلان (ابن هبيرة). فقال رسول الله ﷺ: «قد أجزنا^(١) من أجزت يا أم هانئ». [البخاري (٣١٧١) وأبو داود (٢٧٦٣) والترمذي (٢٧٧٥)].

نتيجة الأمان: ومهما تقرر الأمان بالعبارة أو الإشارة، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمن؛ لأنه بإعطاء الأمان له، عصم نفسه من أن تزهق، ورقبته من أن تسترق. وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لمحارب من الفرس: لا تخف. ثم قتله، فكتب رضي الله عنه إلى قائد الجيش: إنه بلغني أن رجالاً منكم يطلبون العليج، حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع، يقول له: لا تخف. فإذا أدركه، قتله! وإني

(١) أجزنا: أماناً من أمنت.

والذي نفسي بيده ، لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك ، إلا قطعت عنقه . وروى البخاري في «التاريخ» ، والنسائي ، عن النبي ﷺ قال : «من أئمن رجلاً على دمه فقتله ، فأنا بريء من القاتل ، وإن كان المقتول كافراً» . [صحيح الجامع (٦١٠٣) والسلسلة الصحيحة (٤٤١)] . وروى البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة» . [مسلم (١٧٣٨ / ١٦١٥) وأحمد (١١٦ ، ٧٥ / ٢) من حديث أبي سعيد] .

حتى يتقرر هذا الحق؟ : ويتقرر حق الأمان بمجرد إعطائه ، ويعتبر نافذاً من وقت صدوره ، إلا أنه لا يُقرَّ نهائياً ، إلا بإقرار الحاكم أو قائد الجيش . وإذا تقرر الأمان ، وأقرَّ من الحاكم أو قائد الجيش ، صار المؤمن من أهل الذمة ، وأصبح له ما للمسلمين وعليه ما عليهم . ولا يجوز إلغاء أمانه ، إلا إذا ثبت أنه أراد أن يستغل هذا الحق في إيقاع الضرر بالمسلمين ، كأن يكون جاسوساً لقومه ، وعيناً على المسلمين .

عَقْدُ الْأَمَانِ لجهة ما : إنما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا أئمنَ واحداً أو اثنين ، فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم ، فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد ، وتحري المصلحة ، كعقد الذمة ، ولو جعل ذلك لآحاد الناس ، صار ذريعة إلى إبطال الجهاد^(١) .

الرسول حكمه حكم المؤمن : والرسول مثل المؤمن ؛ سواء أكان يحمل الرسائل ، أم يمشي بين الفريقين المتقاتلين بالصلح ، أو يحاول وقف القتال لفترة يتيسر فيها نقل الجرحى والقتلى . يقول الرسول ﷺ لرسولي مسيلمة : «لولا أن الرسل لا تقتل ، لضربت أعناقكما» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، من حديث نعيم بن مسعود .^(٢) [أحمد (٤٨٧ / ٣) وأبو داود (٢٧٦١)] . وأوقدت قريش أبا رافع إلى رسول الله ﷺ ، فوقع الإيمان في قلبه ، فقال : يا رسول الله ، لا أرجع إليهم ، وأبقى معكم مسلماً . فقال الرسول ﷺ : «إني لا أخيس بالعهد ، ولا أحبس البرء ، فارجع إليهم آمناً ، فإن وجدت بعد ذلك في قلبك ما فيه الآن ، فارجع إلينا» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن حبان وصححه . [أحمد (٨ / ٦) وأبو داود (٢٧٥٨) والنسائي في الكبرى (٨٦٧٤) وابن حبان (٤٨٧٧)] . وفي كتاب «الخراج» لأبي يوسف ، و«السيرة الكبرى» لمحمد ، أنه إن اشترطَ للرسول شروط ، وجب على المسلمين أن يوفوا بها ، ولا يصح لهم أن يغدروا برسول العدو ، حتى ولو قتل الكفار رهائن المسلمين عندهم ، فلا تقتل رسلهم ؛ لقول نبينا ﷺ : «وفاء بغدير ، خير من غدِيرِ بغدير» .

المستأمن

تعريفه : الْمُسْتَأْمَنُ ؛ هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان^(٣) ، دون نية الاستيطان بها ، والإقامة فيها بصفة مستمرة ، بل يكون قصده إقامة مدة معلومة لا تزيد على سنة ، فإن تجاوزها وقصد الإقامة بصفة

(١) الروضة الندية ، ص ٤٠٨ .

(٢) وكان الرسول ﷺ قرأ كتاب مسيلمة ، وقال لهما : «ما تقولان أتما؟» قال : نقول كما قال ، أي أنهم يقولان بنبوته .

(٣) إذا دخل لتبليغ رسالة ونحوها أو لسماع كلام الله ، فهو آمن دون حاجة إلى عقد ، أما إذا دخل للتجارة وأعطى الإذن ممن يملكه فهو مستأمن .

دائمة ، فإنه يتحول إلى ذمي ، ويكون له حكم الذمي في تبعيته للدولة الإسلامية ، ويتبع المستأمن في الأمان ، ويلحق به زوجته ، وأبناؤه الذكور القاصرون ، والبنات جميعاً ، والأم ، والجندات ، والخدم ، ما داموا عائشين مع الحربي ، الذي أعطي الأمان . وأصل هذا قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَائِمَةً ﴾ [التوبة : ٦] .

حقوقه : وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان ، كان له حق المحافظة على نفسه وماله ، وسائر حقوقه ومصالحه ، ما دام مستمسكاً بعقد الأمان ، ولم ينحرف عنه . ولا يحل تقييد حريته ، ولا القبض عليه مطلقاً ؛ سواء قصد به الأسر ، أو قصد به الاعتقال لمجرد أنهم رعايا الأعداء ، أو لمجرد قيام حالة الحرب بيننا وبينهم . قال السرخسي : أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة . وحتى إذا عاد إلى دار الحرب ، فإنه يبطل الأمان بالنسبة لنفسه ، ويبقى بالنسبة لماله . قال في «المغني» : إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان ، فأودع ماله مسلماً أو ذميّاً ، أو أقرضهما إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب ، نظرنا ؛ فإن دخل تاجراً ، أو رسولاً ، أو متزرهاً ، أو لحاجة يقضيها ، ثم يعود إلى دار الإسلام ، فهو على أمانه في نفسه وماله ؛ لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار الإسلام ، فأشبه الذمي لذلك . وإن دخل دار الحرب مستوطناً ، بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ؛ لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ، ثبت الأمان لماله ، فإذا بطل الأمان في نفسه بدخوله دار الحرب ، بقي في ماله ؛ لاختصاص المبطل بنفسه ، فيختص البطلان به .

الواجب عليه : وعليه المحافظة على الأمن والنظام العام ، وعدم الخروج عليهما ؛ بأن يكون عيناً ، أو جاسوساً ، فإن تجسس على المسلمين لحساب الأعداء ، حل قتله إذ ذاك .

تطبيق حكم الإسلام عليه : تطبق على المستأمن القوانين الإسلامية بالنسبة للمعاملات المالية ، فيعقد عقد البيع وغيره من العقود حسب النظام الإسلامي ، ويمنع من التعامل بالربا ؛ لأن ذلك محرم في الإسلام . وأما بالنسبة للعقوبات ، فإنه يعاقب بمقتضى الشريعة الإسلامية ، إذا اعتدى على حق مسلم ، وكذلك إذا كان الاعتداء على ذمي أو مستأمن مثله ؛ لأن إنصاف المظلوم من الظالم وإقامة العدل من الواجبات ، التي لا يحل التساهل فيها . وإذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله ، مثل اقتراف جريمة الزنى ، فإنه يعاقب كما يعاقب المسلم ؛ لأن هذه جريمة من الجرائم التي تفسد المجتمع الإسلامي^(١) .

مصادرة ماله : ومال المستأمن لا يصادر ، إلا إذا حارب المسلمين ، فأُيسر واسترق ، وصار عبداً ، فإنه في هذه الحال تزول عنه ملكية ماله ؛ لأنه صار غير أهل للملكية . ولا يستحق الورثة ، ولو كانوا في دار الإسلام ، شيئاً ؛ لأن استحقاقهم يكون بالخلافة عنه ، وهي لا تكون إلا بعد موته ، وهو لم يميت ، وماله في هذه الحال يثول إلى بيت مال المسلمين على أنه من الغنائم . وإذا كان له دين على بعض المسلمين أو الذميين ، يسقط عن المدين ؛ لعدم وجود من يطالب به .

(١) خالف في ذلك أبو حنيفة فقال : إن العقوبات التي تكون حقاً لله أو يكون فيها حق الله غالباً ، فإنه لا يقام فيها الحد على المستأمن ، وهذا رأي مرجوح .

ميراثه: إذا مات المستأمن في دار الإسلام أو في دار الحرب ، فإن ملكيته لماله لا تذهب عنه ، وتنقل إلى ورثته ، عند الجمهور ، خلافاً للشافعي . وعلى الدولة الإسلامية أن تنقل ماله إلى ورثته ، وترسله إليهم ، فإن لم يكن له ورثة ، كان ذلك المال فيئاً للمسلمين .

العهود ، والمواثيق

احترام العهود: إن احترام العهود والمواثيق واجب إسلامي ؛ لما له من أثر طيب ، ودور كبير في المحافظة على السلام ، وأهمية كبرى في فض المشكلات ، وحل المنازعات ، وتسوية العلاقات . وجاء في كلام العرب : « من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو ممن كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته » . وهذا حق ، فإن حسن معاملة الناس ، والوفاء لهم ، والصدق معهم ، دليل كمال المروءة ، ومظهر من مظاهر العدالة ، وذلك يستوجب الأخوة والصدقة . والله - سبحانه - يأمر بالوفاء بجميع العهود والالتزامات ؛ سواء أكانت عهوداً مع الله ، أم مع الناس ، فيقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة : ١] . وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثماً كبيراً ، يستوجب المقت والغضب : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۚ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف : ٢ ، ٣] . وكل ما يقطعه الإنسان على نفسه من عهد ، فهو مسئول عنه ، ومحاسب عليه : ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء : ٣٤] . وحق العهد مقدم على حق الدين : ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَبَالٍ لِبَيْعِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَفْرَضْتُمْ فِي الَّذِينَ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ يَبِينَكُمْ وَيَبِينُكُمْ﴾ [الأنفال : ٧٢] .

والوفاء جزء من الإيمان ، يقول الرسول ﷺ : «إن حسن العهد من الإيمان»^(١) . [الحاكم (١٦٠/١) والقضاعي في مسند الشهاب (٦٢٨) وابن عبد البر في الاستيعاب (١٨١٠/٤) . وليس للوفاء جزاء ، إلا الجنة : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ يَخْفَوْنَ ۙ ٩ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۙ ١٠ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۙ ١١﴾ [المؤمنون : ٨-١١] . ولقد كان الوفاء خلق الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - : ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِذْ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ۙ ٥٤﴾ [مريم : ٥٤] . وكان رسولنا ﷺ المثل الأعلى في هذا الخلق ؛ قال عبد الله بن أبي الحمساء : بايعت رسول الله ﷺ ببيع قبل أن يبعث ، وبقيت^(٢) له بقية ، فوعده أن آتبه بها في مكانه ، فنسيت ، ثم ذكرت بعد ثلاث فجئت ، فإذا هو في مكانه ، فقال ﷺ : «يا فتى ، لقد شققت علي ، أنا ها هنا منذ ثلاث»^(٣) . أنتظرك» . [أبو داود (٤٩٩٦) وابن أبي الدنيا في الصمت (٤٥٧)] .

وقد عاهد رسول الله ﷺ ، بعد الهجرة ، اليهود عهداً ، أقرهم فيه على دينهم ، وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يعينوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتذروا ، ثم رجعوا ، فنقضوه مرة أخرى ، فأنزل الله

(١) قال الحاكم : إنه صحيح ، وأقره الذهبي .

(٢) بقيت له بقية : أي بقية من ثمن البيع .

(٣) منذ ثلاث : أي ثلاث ليال ، أي أنه انتظره هذه المدة وفاء بالوعد .

عَلَيْكُمْ : ﴿إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٥٥﴾ الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مِرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنْقُضُونَ ﴿٥٦﴾ [الأأنفال : ٥٥ ، ٥٦] . وعاهد ثعلبة ربه على أن يعطي كل ذي حق حقه ، إذا وسع الله عليه في الرزق ، وأغناه من فضله ، فلما بسط الله له من رزقه ، وأكثر له من المال والثروة ، نقض العهد ، وبخل على عباد الله ، فأنزل الله في حقه : ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّا تَكُونُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ ٧٥﴾ فَلَمَّا أَتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِنَّكَ بَوَّارٌ بَلَقْتَهُمْ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ [التوبة : ٧٥ - ٧٧] . ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال : إنه خطب إليّ ابنتي رجل من قريش ، وقد كان مني إليه شبه الوعد ، فوالله ، لا ألقى الله بثلاث النفاق ، أشهدكم أنني قد زوجته ابنتي . وهو يشير بذلك إلى قول رسول الله ﷺ : «ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صام ، وصلى ، وزعم أنه مسلم ؛ من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان»^(١) . [أبو يعلى في مسنده (٤٠٩٨) ومجمع الزوائد (١٠٧ / ١) ونحوه رواه البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩)] .

وفي التشنيع على الناقضين للعهود ، يقول الله ﷻ : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾ [النحل : ٩١ ، ٩٢] .

شروط العهود : ويشترط في العهود التي يجب احترامها والوفاء بها الشروط الآتية :

١- ألا تخالف حكماً من الأحكام الشرعية المتفق عليها .

يقول الرسول ﷺ : «كل شرط ليس في كتاب الله^(٢) فهو باطل» ، وإن كان مائة شرط» . [أحمد (٦) / (٢١٣) وابن ماجه (٢٥٢١)] .

٢- أن تكون عن رضا واختيار ، فإن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا احترام لعقد لم تتوفر فيه حريتها .

٣- أن تكون بينة واضحة ، لا لبس فيها ولا غموض ، حتى لا تؤوّل تأويلاً يكون مثاراً للاختلاف عند التطبيق .

نقض العهود : ولا تنقض العهود ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

١- إذا كانت مؤقتة بوقت أو محددة بظرف معين ، وانتهت مدتها ، وانتهى ظرفها ؛ روى أبو داود ، والترمذي ، عن عمرو بن عبسة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلن عهداً ولا يشدنه ، حتى يمضي أمده ، أو ينبد إليهم على سواء» . [أحمد (٤ / ١١١) وأبو داود (٢٧٥٩) والترمذي (١٥٨٠) والنسائي في الكبرى (٨٧٣٢)] . ويقول القرآن الكريم : ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

(٢) كتاب الله : أي حكم الله .

(١) رواه البخاري .

ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظْلِهُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾
[التوبة : ٤] .

٢- إذا أحل العدو بالعهد : ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ٧] ، ﴿وَإِنْ كَثُرُوا أَتَمَّنْهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ﴿١٣﴾ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَكُمُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَّوْكُمْ أَوَّلَك مَرَّةٍ أَخْشَوْهُمْ فَاَللَّهُ أَهَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [التوبة : ١٣ ، ١٤] .

٣- إذا ظهرت بوادر الغدر ، ودلائل الخيانة : ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً قَائِدٌ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأنفال : ٥٨] .

الإعلام بالنقض ، تحرزوا عن الغدر

إذا علم الحاكم الخيانة من كان بينهم وبين المسلمين عهد ، فإنه لا تحمل محاربتهم ، إلا بعد إعلامهم بنقض العهد ، وبلوغ خبره إلى القريب والبعيد ، حتى لا يؤخذوا على غرة ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً قَائِدٌ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأنفال : ٥٨] . وقاعدة الإسلام : « وفاء بغدر ، خير من غدر بغدر » .

قال محمد بن الحسن ، في كتاب «السير الكبير» : لو بعث أمير المسلمين إلى ملك الأعداء من يخبره بنقض العهد ، عند تحقق سببه ، فلا ينبغي للمسلمين أن يُغيثوا عليهم ، وعلى أطراف مملكتهم ؛ إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر النبذ ، حتى لا تأخذهم على غرة ، ومع ذلك إذا علم المسلمون يقيناً ، أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم فالمستحب لهم أن لا يغيثوا عليهم حتى يعلموهم بالنبذ ، لأن هذا شبيه بالخديعة .

وكما على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة ، عليهم أن يتحرزوا من شبه الخديعة . وحدث أن أهل قبرص أحدثوا حدثاً عظيماً في ولاية عبد الملك بن مروان فأراد نبذ عهدهم ونقض صلحهم ، فاستشار الفقهاء في عصره ، منهم : الليث بن سعد ومالك بن أنس ، فكتب الليث بن سعد : «إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ومناصحة أهل الأعداء (الروم) وقد قال الله تعالى : ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً قَائِدٌ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ وإني أرى أن تنبذ إليهم وأن تنظرهم سنة » . أما مالك بن أنس فكتب في الفتيا يقول : «إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديماً متظاهراً من الولاية لهم ، ولم أجد أحداً من الولاية نقض صلحهم ، ولا أخرجهم من ديارهم ، وأنا أرى أن تعجل بمناذرتهم حتى تتجه الحجة عليهم فإن الله يقول : ﴿فَاتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ فإن لم يستقيموا بعد ذلك ويدعوا غشهم ورأيت الغدر ثابتاً فيهم ، أو وقعت بهم بعد النبذ والإعذار فرزقت النصر » .

- ١ - ولقد عاهد النبي ﷺ بني ضمرة من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد : «هذا كتاب محمد رسول الله ﷺ لبني ضمرة ، بأنهم آمنون على أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما بَلَ بحر صوفة ، وإن النبي ﷺ إذا دعاهم إلى النصرة أجابوه ، عليهم ذلك ذمة الله ورسوله ، ولهم النصر من بر منهم واتقى» . [الروض الأنف (٢/ ٥٨ - ٥٩) وطبقات ابن سعد (٢/ ٢٧)] .
- ٢ - كما عاهد اليهود على حسن الجوار أول ما استقر به المقام بالمدينة ، وفيما يلي نصها :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم ، أنهم أمة واحدة من دون الناس ، المهاجرين من قريش على ربعتهم^(١) يتعاقلون^(٢) بينهم ، وهم يفدّون عانيهم^(٣) بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو عوف على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الحارث (من الخزرج) على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً^(٤) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل . وألا يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه ، وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كلّ من بغى منهم ، أو ابتغى دسيسة^(٥) ظلم ، أو إثمًا ، أو عدوانًا أو فسادًا بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعًا ولو كان ولد أحدهم . ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر ، ولا ينصر كافرًا على مؤمن .

(١) أمرهم الذي كانوا عليه .

(٢) يأخذون ديّات القتلى ويعطونها . وأصله من العقل وهو ربط إبل الدية لدفعها لأهل القتل .

(٣) عانيهم : أسيرهم .

(٤) هو من أثقله الدين والغرم فأزال فرجه .

(٥) الدسع : الدفع ، والمعنى : طلب دفعا على سبيل الظلم أو ابتغى عطية على سبيل الظلم .

وأن ذمة الله واحدة ، يُجبر عليهم أدناهم ، وأن المؤمنين بعضهم موالى بعض الناس ، وأنه من تبعنا من يهود ، فإن له النصر والأسوة^(١) غير مظلومين ولا متناصر عليهم .

وأن سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله ، إلا على سواء وعدل بينهم^(٢) . وأن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها^(٣) بعضاً ، وأن المؤمنين يبيء^(٤) بعضهم على بعض ، بما نال دمائهم في سبيل الله . وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه ، وأنه لا يجبر مشرك مألأ لقريش ولا نفساً ، ولا يحول دونه على مؤمن . وأنه من اعتبط^(٥) مؤمناً قتلاً عن بيته فإنه قود به^(٦) إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل ، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه . وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر ، أن ينصر محدثاً أو يؤويه ، وأنه من نصره أو آواه فإنه عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل^(٧) .

وأنكم مهما اختلفتم فيه في شيء ، فإن مردّه إلى الله وإلى محمد . وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين^(٨) . وأن يهود بني عوف ، أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليتهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم ، فإنه لا يوتغ^(٩) إلا نفسه وأهل بيته^(١٠) ، وأن لليهود بني النجار مثل ما لليهود بني عوف ، وأن لليهود بني الحارث مثل ما لليهود بني عوف ، وأن لليهود بني ساعدة مثل ما لليهود بني عوف ، وأن لليهود بني جشم مثل ما لليهود بني عوف ، وأن لليهود بني الأوس مثل ما لليهود بني عوف ، وأن لليهود بني ثعلبة مثل ما لليهود بني عوف . إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته ، وأن جفنة - بطن من ثعلبة - كأنفسهم . وأن لبني الشطيبة مثل ما لليهود بني عوف ، وأن البر دون الإثم ، وأن موالى ثعلبة كأنفسهم . وأن بطانة يهود كأنفسهم ، وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ، وأنه لا ينحجز على ثار جرح ، وأنه من فثك فبنفسه وأهل بيته ، إلا من ظلم ، وأن له على أبر هذا .

وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح ، والنصيحة ، والبر دون الإثم^(١١) .

(١) في هذا ما يفيد أن النصر والمساواة لمن تبع اليهود .

(٢) يؤخذ من هذا أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها .

(٣) أي يكون الغزو بينهم نوباً يعقب بعضهم بعضاً فيه .

(٤) يبيء : من أبأت القاتل بالقتيل إذا قتلته به .

(٥) اعتبطه : قتله بلا جناية أو جريمة توجب قتله .

(٦) فإن القاتل يقاد به ويقتل .

(٧) فيه منع نصرة المجرم .

(٨) فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود ، كما أنها تضمنت محالفة عسكرية بمقتضاها تتعاون الأمتان في كل حرب ، وعلى كل منهما نفقة جيشها خاصة .

(٩) يوتغ : يهلك ويفسد .

(١٠) في هذا تقرير الحرية الدينية والاقتصادية .

(١١) في هذا إلزام الطرفين التشاور والتناصح قبل دخول الحرب .

وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه ، وأن النصر للمظلوم^(١) ، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ، وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم ، وأنه لا تجار حرمه إلا بإذن أهلها ، وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث ، أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله . وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره ، وأنه لا تجار قريش ، ولا من نصرها ، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب ، وإذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه ، فإنهم يصلحونه ويلبسونه ، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك ، فإنه لهم على المؤمنين ، إلا من حارب في الدين ، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم ، وأن يهود الأوس ، مواليهم وأنفسهم ، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر الخض من أهل هذه الصحيفة ، وأن البر دون الإثم ، لا يكسب كاسب إلا على نفسه ، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره ، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم .

وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة ، إلا من ظلم وآثم ، وأن الله جاز لمن برّ واتقى ، ومحمد رسول الله ﷺ^(٢) . [أحمد (١ / ٧٩ ، ١١٩) وطبقات ابن سعد (١ / ٢ / ١٧٢) والمصنف لعبد الرزاق (١٧١٨٣ و ١٧١٨٤)] .

* * *

(١) لا بد أن تكون الحرب مشروعة حتي يمكن للمسلمين المشاركة فيها .
(٢) نقلًا عن كتاب «الرسالة الخالدة» عن كتاب «الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة» ، للدكتور : محمد حميد الله الحيدري ، أستاذ الحقوق الدولية بالجامعة العثمانية بهيدرآباد / دكن .